

تأثير الإصلاح السياسي على النظام الانتخابي في الجزائر: الانتخابات التشريعية 2021 نموذجا

The contribution of political reform to democratizing the electoral system in Algeria: the 2021 legislative elections as a model

ط/د: عيادات عبد الغني*1 مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد جامعة مستغانم (الجزائر)

Abdelghani.aidat.etu@univ-mosta.dz

د/إنزارن عادل*2 مخبر القانون الدستوري والحكم الراشد جامعة مستغانم (الجزائر).

adel.inzaerne@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2022/12/27

تاريخ القبول: 2022/11/23

تاريخ الاستلام: 2022/07/27

الملخص:

تطرقت هذه الدراسة إلى موضوع الإصلاح السياسي في الجزائر عقب موجة الحراك الشعبي بعد 2019، حيث قدمنا وصف لمفاهيم الإصلاح السياسي والنظام الانتخابي وتسيط الضوء على واقع الانتخابات التشريعية لسنة 2021 في ظل الاصلاحات التي بادرها النظام السياسي الجزائري.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مدى تأثير الإصلاح السياسي على المشاركة السياسية و مدى نجاعة النظام الانتخابي المعمول به في تحسين العملية الانتخابية ودمقرطتها وتحليل نتائجها لمقارنة الانتخابات بسابقتها من خلال الانتخابات التشريعية 2012 و 2017.

وبعد الدراسة تبين أن مسار الاصلاحات السياسية في الجزائر شامها الكثير من العثرات خصوصا ما تعلق بالعملية الانتخابية الأمر الذي يجعلها عملية ديناميكية تظهر كل ما كانت هناك احتجاجات بغية تحقيق الاستقرار السياسي الأمر الذي من شأنه أن يعرقل المسار الديمقراطي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح السياسي، النظام الانتخابي، الانتخابات التشريعية، قانون الانتخابات، المؤسسة التشريعية

Abstract:

This study touched on the issue of political reform Algeria after the wave of popular movement after in 2019, where we presented a description of the concepts of political reform and the electoral system and shed light on the reality of the legislative elections of 2021 in light of the reforms initiated by the Algerian political system.

This study aimed to show the extent of impact of political reform on political life and the effectiveness of the electoral system in place in improving and democratizing its results, and comparing the elections with its predecessors during the 2012 and 2017 legislative election. After the study it was found that the path of political reforms in Algeria was marred by many obstacles, especially with regard to the electoral process which makes it a dynamic process that shows all that there were protests in order to achieve political stability which would impede the democratic path in Algeria.

Keywords: political reform, electoral system, legislative elections, election law, legislative institution

مقدمة:

لقد أدت التغيرات الحاصلة في دول العالم عموما ودول العالم الثالث خصوصا إلى إعادة بعث مفاهيم جديدة نتيجة لظروف فرضتها التحولات السياسية بعد نهاية الحرب الباردة وعودة المؤسسات الدولية وفكرة مشروع الشرق الأوسط الجديد حيث برز موضوع الإصلاح السياسي كأحد الآليات التي نادى بها القوى الكبرى بغية التغيير نحو تحقيق الديمقراطية التي أصبحت فيما بعد أحد أهداف المنشودة للأنظمة السياسية. على غرار كثير من الدول شكل الإصلاح السياسي أهمية كبيرة لدى شرائح المجتمع الجزائري من مواطنين، ساسة وصناع القرار خصوصا بعد خروج الشعب الجزائري لشارع في 22 فيفري 2019 لمطالبة بالتغيير للحفاظ على مؤسسات الدولة و ضمان كينونتها حيث جاءت الانتخابات الرئاسية في ديسمبر 2019، تلاها فيما بعد التعديل الدستوري في نوفمبر 2020 تحت إشراف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لما تقتضيه خصوصية تلك المرحلة.

وتماشيا مع ما تم ذكره في إطار الإصلاحات المنتهجة لاسترجاع شرعية المؤسسات والعودة للإرادة الشعبية بعيدا عن حدوث انفلاتات أمنية في ظل التوترات التي شهدتها دول الربيع العربي وخوفا من كرات الثلج أن تصل الجزائر فبعد عودة مؤسسة الرئاسة جاء دور على المؤسسة التشريعية بعد أن حلت من طرف الرئيس المنتخب عبد المجيد تبون لإعادة تشييدها سياسيا باعتبارها الهيئة التشريعية تحديدا الغرفة السفلى. انطلاقا مما سبق تهدف الدراسة لمعرفة مضمون الإصلاح السياسي فيما يتعلق بالعملية الانتخابية الذي جاء به النظام السياسي الجزائري بعد 2019 إلى غاية إعلان نتائج الانتخابات التشريعية 2021 من أجل الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الإصلاحات السياسية التي شهدتها الجزائر بعد 2019 في ديمقراطية النظام الانتخابي؟

تندرج ضمن الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية يمكن إدراجها فيما يلي:

-ماهي الإصلاحات السياسية التي بادر بها النظام السياسي الجزائري بعد 2019 في إعادة بناء المؤسسة التشريعية؟

-ماهي المعوقات و التحديات التي واجهت العملية الانتخابية في ظل الإصلاحات السياسية المنتهجة؟

من هذا المنطلق يمكن وضع الفرضية التالية تحت الاختبار: كلما زاد حجم الإصلاحات السياسية في الجزائر زاد وجود نظام انتخابي يعكس مشاركة سياسية فعالة ويحقق درجة عالية من ديمقراطية العملية الانتخابية.

وللإجابة على الفرضية المطروحة اعتمدنا على ثلاثة مناهج متمثلة باستخدام المنهج المقارن لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف بين مختلف الانتخابات التشريعية الجزائرية منذ 2012، فضلا عن المنهج الإحصائي في إعطاء أرقام تتعلق بنسب المشاركة، حصيلة كل أحزاب وعدد المقاعد المتحصل عليها في انتخابات المجلس الشعبي الوطني لسنة 2021، ضف إلى ذلك منهج دراسة الحالة من خلال التطرق للانتخابات التشريعية في الجزائر.

وللإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم خطتنا إلى ثلاث محاور بداية عرجنا في المحور الأول على متغيرات الدراسة بالتطرق لتعريف الإصلاح السياسي والنظام الانتخابي متناولين في ذلك دورهما على المشاركة السياسية، والمحور الثاني قمنا بتسليط الضوء على واقع الانتخابات التشريعية وقوفا في مستهل ذلك على أمر 01-21 وأبرز ما جاء فيه لتصل الدراسة لمخرجات الإصلاح عبر تحليل وتقييم المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية لتتطرق في الأخير للمعوقات التي كانت حجر عثر أمام العملية الانتخابية بطرحنا

لرهانات المستقبلية التي تواجه العملية الانتخابية التي من شأنها أن تعرقل مسار الترسخ الديمقراطي في الجزائر.

المحور الأول : الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

لقد تسارعت الدعوات عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 من طرف الولايات المتحدة و الاتحاد الاوروبي بضرورة تحقيق قيم الديمقراطية في منطقتي الشرق الأوسط و شمال افريقيا (kamleh, 2009). الأمر الذي ساهم في بروز مفاهيم كثيرة داخل حقل العلوم السياسية كنتيجة حتمية فرضتها المتغيرات الدولية حيث كان لزاما لدى أوساط المفكرين والباحثين التطرق لمواضيع عدة ، من بينها الإصلاح السياسي كموضوع قديم متجدد بسياقات أخرى حديثة مما جعلنا نتناوله في المحور الأول ضف إلى ذلك النظام الانتخابي كمرتكز ومؤشريعبر عن الديمقراطية.

أولاً: مفهوم الإصلاح السياسي

قبل التطرق لتعريف الإصلاح السياسي وجب تعريف الإصلاح وإعطاء الدلالات اللغوية لهذا المفهوم، حيث يعرف على أنه هو ضد الفساد او ضد الشيء ورجل صالح في نفسه من قوم صلحاء ومصالح نفسه هو نقيض الفساد أو الصلح الشيء أي أقامه.

نجد معظم المعاجم اللغوية العربية ترى أن جذر كلمة إصلاح مشتق من فعل أصلح صلح و تدل على تغيير حالة الفساد أي إزالة الفساد عن الشيء ، يقال أيضا هذا الشيء يصلح لك اي يوافقك ويحسن بك ويقال صالح لكذا اي فيه أهلية لقيام به وبصفة عامة الصلح ضد الفساد. (مسلم بابا، 2013، صفحة 234)

بيد أن الإصلاح في اللغتين الإنجليزية والفرنسية حرفيا أنه يعيد التشكيل "ré form" أي يشكل من جديد لهذا يمكن أن يفهم بمعنيين مختلفين: تعديل حالة مغلوطة للأشياء أو تحويلها نحو الأحسن والعودة بالشيء نحو وضعه الأصلي. (بوجلال، 2015، صفحة 73)

كما نجد لفظ الإصلاح ورد بالقرآن الكريم في آيات متعددة فقد ارتكزت دعوة الأنبياء على صلاح والإصلاح الحقيقي فهذا نبي موسى يوصي أخاه هارون بقوله "اخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين" وحي لنا القرآن عن نبي الله شعيب أنه قال "يا قوم أرايتم إن كنت على بينة من ربي ورزقي منه رزقا حسنا وما أريد أن أخالفكم إلى ما نهاكم عنه أن أريد الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"، وقال نبي الله صالح "وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون". (سعيد، 2004، صفحة 04)

في الجانب الآخر حاولنا إعطاء مجموعة تعاريف للإصلاح السياسي إلا انها تعددت وتباينت دون الوصول لتعريف جامع مانع ولعل هناك الكثير من التعريفات التي يمكن إدراج بعضها فيما يلي:

قد عرفه مؤتمر الإصلاح العربي الذي عقد بالإسكندرية في الفترة بين 12 و 14 مارس 2004 بأنه: مجموعة الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص لأجل السير بالمجتمعات قدما وغير إبطاء او تردد وبشكل ملموس في طريق بناء النظم الديمقراطية. (ساحلي، 2018، صفحة 3)

أما قاموس أكسفورد عرفه على أنه تغيير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء التي تعاني القصور خاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة او هو إزالة بعض التعسف والخطأ بالإضافة لذلك يعرفه قاموس ويبستر للمصطلحات السياسية 1988 بأنه تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد. (العيدي، 2015)

تماشيا مع ما ثم ذكره يعرفه صامويل هنتغتون بأنه تغيير قيم وأنماط السلوك التقليدية وتوسيع نطاق الولاء ليصل إلى الأمة، وعقلنة الحياة العامة وعقلنة البنى السلطوية وتعزيز التنظيمات المتخصصة واعتماد مقاييس الكفاءة.

ويرى صامويل أن الإصلاح السياسي يجب أن يكون ذاتيا أي من داخل حيث يلمس جميع المناحي السياسية ويقوم على التدرج والشفافية ويركز فيه على المضمون والجوهر وليس شكل حيث يتطلب استخدام آليات متعددة لتكريس الديمقراطية التشاركية في كل السياسات والممارسات من خلال المساواة ذلك بإشراك الجمهور للاطلاع على سياسات الحكومية لغرض إبداء رأيه. (المشاقبة وعلوي، 2012)

كما يرى دكتور برهان غليون الإصلاح السياسي انه لا يعني شيئا آخر سوى الرجوع إلى تطبيق نصوص القانون وإلغاء الامتيازات والأفضليات وتعميم قاعدة الشفافية والكفاءة والمسؤولية واحترام الأفراد ودفعهم لتحمل المسؤولية دون تهديد الأسس التي تقوم عليها ولا يتحقق إلا داخل نظم سلمية فهو وسيلة لتجديد أي إعادة تأسيس النظم التي فقدت فاعليتها لكنها لا تزال تنطوي على أسس ثابتة وقيم مقبولة لا يزال من الممكن الرهان عليها (بوجلal، 2015، صفحة 76)

كما يمكن تعريف الإصلاح السياسي أنه مجموعة التعديلات التي يفرزها النظام السياسي وتشمل المؤسسات، القوانين والممارسات السياسية الغير ديمقراطية بغية مواكبة التحديات الحاصلة على مستوى بيئته الداخلية والخارجية بهدف تعزيز المشاركة السياسية .

ولا يعد مفهوم الإصلاح السياسي كظاهرة مستقلة عن ظواهر سياسية الأخرى حيث يتداخل مع مفاهيم سبقتة مثل التنمية السياسية، التغيير السياسي، التحديث السياسي وجميعها تصب في حالة التحولات التي تحدث داخل النظام السياسي مع اختلاف نقاط التركيز والأسلوب. (المشاقبة وعلوي، 2012، صفحة 07)

ثانيا: سمات الإصلاح السياسي:

1- التدرج:

يتميز الإصلاح السياسي في غالب الأحيان بسمة تدرج وهذا ما يحرص النخب الحاكمة على تأكيده بشكل مستمر باعتباره يسمح بضبط مسارات الإصلاح بهدف تعزيز قدرتها على الاستمرار مما يجعلها تتجاوز كثير من العقبات التي من شأنها أن تحول دون تكريس الاستقرار.

ويعني التدرج عند الباحث حازم الصباح هو أنه كلما تقدم المجتمع خطوة نحو طريق الإصلاح أصبح المجتمع لديه قابلية لتقبل جرعة من جرعات الإصلاح ويرى أن الإصلاح الاقتصادي والإداري والسياسي هي إصلاحات متلازمة حيث أن أي طفرة أو تقدم اقتصادي لا تحميه الديمقراطية ولا حقوق الإنسان وحرية التعبير والصحافة ليس بمقدوره أن يستمر و يحدث بكفاءة كما أن الإصلاح الإداري بإمكانه الحد من الفساد الإداري الذي يعرقل عملية الإصلاح المأمول بها حيث يجب مرافقة هذا الإصلاح بتعديل روح الدستور من أجل وضع حجر أساس لإصلاح شامل. (رمضان، 2016، صفحة 57)

2- من الأعلى:

يكون بمبادرة من طرف السلطة الحاكمة حيث تفتح المجال السياسي وبموجبه تمنح السلطة لشعب لممارسة بعض الحقوق الديمقراطية وتلجأ إليه حين تشعر النخبة الحاكمة ببداية الانشقاق وضعف شرعيتها، مما يجعلها تأخذ زمام المبادرة وتدخل بعض الإصلاحات أو الوعود محاولة لتجاوز والخروج من الأزمات والهروب إلى الأمان لتمنح نفسها شرعية جديدة تمكن استمراريتها وهيمنتها وبها نوعان على حسب نوع السلطة الحاكمة بمبادرة من السلطة الحاكمة المدنية أو السلطة الحاكمة العسكرية. (بوكماش،

(2014)

إن الإصلاح الذي يقوده الحاكم لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار آليات التي تسمح نحو توسيع المشاركة السياسية وإنشاء عناصر وفتات تستفيد من عملية الإصلاح حتى يكتب له النجاح والاستمرارية.

ونجد أنه كلما كبر نطاق قاعدة المشاركة في عملية الإصلاح كلما أدى لزيادة شرعية الإصلاحات فالإصلاح الذي يراعي مصالح المواطنين لا شك سوف يدفعهم إلى الإيمان وحمايته ممن يحاولون تعطيل عملية الإصلاح، بالتالي من الطبيعي أن يؤدي هذا الإصلاح إلى حراك اجتماعي وإعطاء الدافعية بذلك يكون الإصلاح الحقيقي ينطلق من الأسفل نحو الأعلى وعكس ذلك تبقى الإصلاحات جزئية وغير مؤثرة يسهل تراجع عنها بمرور الوقت نتيجة لعدم وجود جماهير مؤطرة سياسيا التي من شأنها أن تدافع عن الإصلاحات وتمسك بها. (رمضان، 2016، صفحة 58)

3- الاستمرارية:

لعل أبرز السمات الإصلاحية التي يجب توفرها في أي مشروع إصلاح هو أن يمتلك النظام السياسي القابلية على إعادة تحديث وتطوير داخل كيانه بما يسمح له برفع مستوى كفاءته واستيعاب القوى السياسية وتجسيد الاستقرار المنشود مع الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على توازن بين مطلب التغيير المستمر لملاحقة التغييرات الحاصلة. (مسلم بابا، 2013، الصفحات 239-240)

ولا يمكن الحديث عن إصلاح جاد بمجرد تغيير القوانين واللوائح التنظيمية إن لم يكون هناك إلتزام قوي ومستدام من جانب القيادة وإعطاء هامش الحرية لشعوب للموافقة عليه. (رمضان، 2016، صفحة 59)

ثالثا -النظام الانتخابي:

تعتبر مسألة اختيار نظام انتخابي بالنسبة لأي دولة من أهم الاختيارات السياسية ففي جل الأوقات يترتب على عملية انتقاء نظام انتخابي معين تبعات هائلة على مستوى الحياة السياسية باعتبار أن النظم الانتخابية المختارة تميل لديمومة في الوقت الذي تتمحور الاهتمامات السياسية المحيطة بها حول ما يمكنها من الاستفادة من المحفزات التي توفرها تلك الأنظمة.

في نفس السياق يكون اختيار النظم الانتخابية وفق عمليات مدروسة من قبل خبراء وأكاديميين بالمجال الانتخابي ففي كثير من الأحيان نجد دول العالم الثالث يكون تجسيده نتيجة لتراكم مجموعة الظروف السياسية سواء ما تعلق بضغط الأحزاب أو المنظمات دولية أو الحركات الاجتماعية التي تحمل مطالب سياسية أو بتأثير المحيط كأحد العوامل البالغة التأثير. (أيمن، 2012، صفحة 15)

فالنظام الانتخابي بالمفهوم الواسع هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم وتحكم المسار الانتخابي عبر مختلف مراحل انطلاقا من أولى مراحل حق الاقتراع، الترشيحات، العمليات المادية لتصويت بما فيها العمليات التحضيرية له، أحكام الحملة الانتخابية، أنماط الاقتراع وأخيرا إعلان النتائج والمنازعة المتعلقة بالعملية الانتخابية برمتها. (عبدالمومن، 2007، صفحة ج)

ويحتاج النظام الديمقراطي إلى انتقاء نظام انتخابي معين لانتخاب مؤسساته غير أنه في نقيض يمكن أن تفضي الازمات السياسية الحاصلة في نظام ديمقراطي القائم الى تغيير النظام الانتخابي المعتمد مما يجعل مسار ديمقراطية يتعثر (أيمن، 2012، صفحة 15)، لذا النظام الانتخابي له أثر كبير على الحياة السياسية حيث تكمن أهميته من خلال كونه:

- يقوم على تأصيل مبادئ وأفكار ديمقراطية ويعمل على تكريسها كسلوك اجتماعي يتميز بديمومة الأمر الذي قد يؤدي لخلق ثقافة سياسية عالية لدى أفراد ، مما قد يسهم في بروز عناصر قيادية ذات كفاءة وخبرة وذات مقدرة على الاطلاع بمختلف تحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- تحقيق مجموعة التوازنات السياسية في المجتمع بين الأحزاب المتنافسة ويساعد على تسيير مختلف التناقضات الموجودة ومعالجتها بالطرق السلمية.

- يساهم في بعث حيوية سياسية لدى نفوس المواطنين والمنتخبين حيث يؤدي إلى بناء مؤسسات شرعية تمارس اختصاصاتها التي يخول لها دستور أو القانون مما يساهم في توزيع الاختصاصات وتقوية دولة القانون.

- يعتبر رمزا لشرعية التي هي أساس الحكم الراشد لاسيما إذ تمت هندسة أحكامه وفق دراسات علمية للوضع السائد في مجتمع تتماشى مع تقاليده ومعتقدات السياسية لمواطنيه دون مس بالسلب على مستوى المشاركة السياسية. (لرقم، 2006، صفحة د ص)

كما يشكل النظام الانتخابي أحد العناصر الهامة التي يتناولها الاصلاح السياسي بهدف زيادة المشاركة السياسية الرامية لمشاركة الأفراد في صنع القرارات والسياسات العامة مع تقويمها التي من شأنها أن تعزز الديمقراطية التشاركية بحيث توطن العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، الأمر الذي أدى بنا إلى التطرق للانتخابات التشريعية في الجزائر جوان 2021 تزامنا مع الاصلاحات السياسية الجديدة متناولين في ذلك أبرز مستجدات الأمر 21-01 وتحليل واقع وأثر الانتخابات على المشاركة السياسية.

المحور الثاني : قراءة في الانتخابات التشريعية جوان 2021

لم تعد المؤسسة التشريعية بعد الحراك الشعبي 22 فيفري 2019 قادرة على مواجهة إدارة الأزمة في ظل ضغط المتزايد لشارع السياسي هذا ما دفع صانع القرار السياسي

لمحاولة إعادة الشرعية المؤسساتية من خلال التفكير بخلق آليات جديدة تتكيف مع الواقع (تلعيش، 2019، صفحة 556)، الأمر الذي عجل بحل البرلمان والدعوة لإقامة انتخابات تشريعية عقب الإصلاحات السياسية الجديدة.
أولاً: أمر 01-21:

في مستهل حديثنا عن الإصلاح شهدت الجزائر نظاما انتخابيا جديدا حيث صدر الأمر 01-21 ويعتبر التصويت التفضيلي أبرز ما جاء فيه كحل لمعالجة مشكل التمثيل الشعبي في نظام التمثيل النسبي وفق ترشح بالقائمة المغلقة حيث أن هذا نظام يمكن ناخب من اختيار بين المرشحين من نفس القائمة التي اختارها ما يعني أن التمثيل الشعبي يفترض أن يكون صورة طبق الأصل لتوجهات ناخبين.

لم يقتصر الأمر في اعتماد المشرع الجزائري نظام التصويت التفضيلي لمزايا التي تتوفر فيه بل لتدارك التجاوزات والسلبيات التي شابت الانتخابات التشريعية السابقة 2012 و2017 وكان اختيار هذا نمط من التصويت يقوم على اعتبارات منها (شامي، 2021، صفحة 343):

- القضاء على تدخل المال الفاسد في انتخاب المجلس الشعبي الوطني حيث كان يكفي شراء المرتبة الأولى وبدرجة أقل المرتبة الثانية في القوائم الانتخابية للأحزاب الكبيرة لضمان الفوز بمقعد داخل المجلس الشعبي الوطني.
- رفع نسب المشاركة السياسية في الانتخابات عموما وانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني خصوصا باعتبار هذا نظام سيشرح ناخبين.

-- الانتقال إلى عدالة أكثر فالبرغم من وصف نظام تمثيل نسبي وفق نظام الترشح بالقائمة المغلقة الذي كان معمولاً به في الانتخابات السابقة بأنه نظام عادل باعتباره يعني حصول كل حزب أو تكتل سياسي مشارك في الانتخابات على عدد مقاعد يتناسب مع

عدد الأصوات المعبر عنها التي تحصل عليها في الدائرة الانتخابية. (شامي، 2021، صفحة 344).

فقد جاء الأمر 01-21 المنظم للانتخابات على عكس سابقه بخصوص ترشيح للمجلس الوطني الشعبي من خلال ذكره أنه يتعين على القوائم المتقدمة للانتخابات تحت طائلة رفض مبدأ المناصفة بين النساء والرجال أن تخصص على الأقل نصف ترشيح لمرشحين الذين تقل أعمارهم عن أربعين سنة مع إجبارية ثلث مرشحي القائمة على الأقل ذو مستوى تعليمي جامعي إلا أن هذا الأمر لم يكن معمولاً به في القوانين العضوية السابقة التي سبرت الاستحقاقات التشريعية لسنتي 2012 و 2017. (أمر 01-21، مؤرخ في 26 رجب 1442 الموافق ل10 مارس 2021)

وتكتسي العملية الانتخابية بنسبة لتقوية مشروعية النظام السياسي الجزائري أهمية قصوى حتى وإن وصفت في كثير من الأحيان بالصورية والشكلية واتهمت بالتزوير وعدم الشفافية رغم الضمانات القانونية والمؤسسية والدولية التي تصاحب كل استحقاق انتخابي تعرفه الجزائر (قريمش، 2021، صفحة 82)، وتحتل الانتخابات التشريعية مكانة كبيرة فهي فرصة لتجديد الغرفة السفلى للبرلمان وإعادة تشكيل المشهد السياسي من جديد كما تعتبر آلية حقيقية لمشاركة الأفراد لاختيار من يمثلهم داخل المؤسسة التشريعية الذي يضبط إطارها نظاماً انتخابياً ، (زريق، 2021، صفحة 339)، وبعدما خرج أمر 01-21 دعى الرئيس عبد المجيد تبون الهيئة الناخبة لإقامة انتخابات تشريعية لسد الفراغ المؤسسي.

ثانياً: تقييم المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية جوان 2021:

لقد خاض الانتخابات التشريعية أكثر من 22 ألف مرشح ينتمون إلى 2288 قائمة حزبية و 1208 قوائم حرة في حين بلغ عدد المرشحات 5744 امرأة تجدر الإشارة إلى أن

تلك الانتخابات اعتبرت ثالث اقتراع أشرفت عليه السلطة المستقلة للانتخابات بعد رئاسيات 2019 وتعديل دستور نوفمبر 2020. (الانتخابات التشريعية في الجزائر 2021، 2021).
تجدر الإشارة أيضا إلى كون نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية 12 جوان 2021 أضعف نسبة عرفتها عملية المشاركة السياسية في الجزائر إذ شهدت نسبة المشاركة في تشريعات 2012 ما نسبته 43,14 بالمائة في حين انخفضت نسبة بمقدار 35,37 في 2017 لتشهد أضعف نسبة في سنة 2021 لتصل إلى 23 بالمائة. (قوي، 2021).

*جدول يمثل عدد المصوتين وعدد الأصوات في الانتخابات التشريعية جوان 2021.

5625324	العدد الإجمالي للمصوتين
5583082	داخل الوطن
42242	خارج الوطن
4602365	الأصوات المعبر عنها
1022959	الأصوات الملغاة

1-المصدر: السلطة المستقلة للانتخابات (السلطة المستقلة للانتخابات، 2021).

*جدول يمثل عدد مكاتب التصويت في الانتخابات التشريعية جوان 2021.

61549	عدد مكاتب التصويت بالوطن
357	عدد مكاتب التصويت بالخارج
139	عدد مكاتب المتنقلة

2-المصدر: السلطة المستقلة للانتخابات. (السلطة المستقلة للانتخابات، 2021)

عند تحليلنا لتوزيع نسب المشاركة السياسية اتضح لنا أن حزب الاوراق الملغاة شكل علامة فارقة في الانتخابات التشريعية تعبيراً عن عدم الرضى بالإصلاحات السياسية وعدم اقتناع الناخبين بجدوى العملية الانتخابية بالرغم من السجل الانتخابي الذي يحمل 24 مليون ناخب مسجلاً وتشخيصاً لظاهرة العزوف الانتخابي في الانتخابات التشريعية لوحظ أن المدن الكبرى شهدت عزوفاً حقيقياً عن الفعل الانتخابي، وقد امتد هذا السلوك إلى المدن المعروفة بمدن نعم كناية عن المناطق التي تشارك بقوة في الانتخابات ناهيك عن المقاطعة الكبيرة للعملية الانتخابية بمنطقة القبائل خصوصاً ولايات تيزي وزو، بجاية والبويرة التي سجلت أخفض نسبة واحد بالمائة. (قوي، 2021، صفحة 04).

* جدول يمثل توزيع عدد المقاعد في الانتخابات التشريعية جوان 2021.

القائمة	عدد المقاعد
حزب جبهة التحرير الوطني	98
الأحرار	84
حركة مجتمع السلم	64
التجمع الوطني الديمقراطي	58
جبهة المستقبل	48
حركة البناء الوطني	40
صوت الشعب	03
العدالة و التنمية/الحرية و العدالة /الفجر الجديد/الحكم الراشد	مقعدين لكل حزب
الجزائر الجديدة/الكرامة /ج الوطنية /جيل	مقعد لكل حزب

3 -المصدر: (apn.dz، 2021)

حيث جاءت النتائج الرسمية بعد دراسة طعون أين تحصل حزب جبهة التحرير في الصدارة ب98 مقعدا ما يعادل 24,07 بالمائة من أصل 407 مقعد التي هي عدد مقاعد المجلس الشعبي الوطني برغم من النتائج الأولية التي أعلنت حصول الحزب على 105 مقعدا، بينما جاء الأحرار كثاني قوة سياسية في البرلمان بعد حصولهم على 78 مقعد و 84 مقعد في النتائج الرسمية مشكلين بذلك نسبة تقدر 20,63 بالمائة و تحصل حزب مجتمع السلم على 64 مقعدا أي ما يعادل 15,97 من إجمالي عدد مقاعد البرلمان. (2021، trtarabic)

علاوة على ذلك شهدت الانتخابات التشريعية تزايد تمثيل التيار الإسلامي من خلال حزبه الرئيسيين حركة مجتمع السلم التي نالت 64 مقعدا في مقابل 43 مقعد بالبرلمان السابق وحركة البناء الوطني التي فازت ب40 مقعدا بالرغم من تراجع مركز جبهة العدالة والتنمية ل10 مقاعد إلى مقعدين بالتالي أصبحت كتلة الاسلام السياسي بكل فروعها تمثل 106 مقعدا هذا يعني 22 بالمائة من البرلمان الجديد.

إذ رجعنا لنتائج المتحصل عليها من طرف القوائم الحرة ب84 مقعدا في البرلمان الجديد كانت سابقة أولى من نوعها مقابل 28 مقعدا في انتخابات 2017 وعليه تحول الأحرار بمقتضى الانتخابات التشريعية إلى القوة السياسية الثانية منافسين بذلك أحزاب تقليدية معروفة بتنظيمها وانتشارها على مستوى الوطني حيث سارعت الكتل الحرة الفائزة مباشرة بعد إعلان النتائج إلى تأييد برنامج رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون لتلتحق بالكتلة الرئاسية بغرض تطبيق برنامج الرئيس. (شليغيم، 2021، صفحة 46)

إلا أن لاحظنا في الانتخابات التشريعية جوان 2021 أن مجموع أصوات القوائم الفائزة لم يتعدى مليون صوت في ظل تفوق الأوراق الملغاة، إضافة لما قلنا فكثير من الأحزاب لم تحصل على مقاعد نيابية برغم من تواجدها سابقا في قبة البرلمان مما جعل فشلها يثير الكثير من التساؤلات سواء تعلق الأمر بأحزاب ذات الإتجاه الوطني على غرار حزب التحالف الجمهوري وأحزاب مثل حركة النهضة وحركة الإصلاح الوطني وهو ما يدفع لقول بأن كثير من الأحزاب بمثابة "أحزاب حقائب" لا تملك قاعدة نضالية وجماهيرية كبيرة ولا مقرات وإنما أحزاب موسمية تظهر عند كل محفل انتخابي. (قوي، 2021، صفحة 04)

لكن لا يفوتنا أن ننوه على قانون الانتخابات الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في مارس 2021، قد شهدت نتائجه تراجع نسبة مشاركة المرأة داخل الهيئة التشريعية بعد إلغاء نظام الحصة الخاص بالمرأة بحيث لم تتجاوز حصتهن 34 مقعدا من مجموع 407 مقعدا اللواتي لم يتعد رقمهن 8,35 بالمائة من إجمالي مقاعد البرلمان موزعة على حزب جهة التحرير الوطني، وحركة مجتمع السلم مقابل 373 نائبا من عنصر الرجال 91,65 بالمائة، وتظهر النتائج الأخيرة تراجع كبير لتمثيل النساء بأول برلمان منتخب يوطره أمر 01-21 مقارنة بالسنوات السابقة أين تحصلت المرأة في 2012 على 146 مقعدا وفي سنة 2017 على 120 مقعدا (شليغيم، 2021، الصفحات 46-47)،

الأمر الذي يجعلنا نطرح عدة تساؤلات حول فحوى فرض المرأة نفسها في الحياة السياسية بعيدا عن آليات تمكين السياسي ونظام ما يسمى "الكوطة"، فالانتخابات التي أجريت كانت بلا شك نتائجها اختبارا لمدى صدق النظام الحالي نحو عملية الإصلاح (aghrou & yahia, 2016, p. 145)، و الجدير بالملاحظة أن الانتخابات جسدت درجة عالية من اليقظة السياسية بالنسبة لنظام السياسي الجزائري في استباق الأزمات

ومواجهتها من خلال نسق ذاكرته مقارنة بالأنظمة العربية كونه يحمل الكثير من الخبرات في تأطير الحركات الاحتجاجية التي تحمل مطالب سياسية على غرار أحداث أكتوبر 1988، احتجاجات السكر والزيت مطلع 2011 و مسيرات المناهضة لترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة سنة 2014 على سبيل المثال لا الحصر .

المحور الثالث: معوقات والرهانات المستقبلية للعملية الانتخابية بالجزائر

لقد كان للإصلاحات السياسية مخرجات كثيرة أثرت على العملية الانتخابية والمشاركة السياسية بدرجة كبيرة سواء ما تعلق بالشق القانوني من خلال نظام المتبع الذي سير الانتخابات أو في استقطاب كل الأطياف السياسية للمشاركة و الاجماع على ضرورة تجاوب مع الإصلاحات المنتهجة مما ساهم في بروز سلبيات شكلت معوقات سوف يكون له بالغ الاثر في المستقبل مع وجود تحديات مستقبلية من شأن تداركها وفتح نقاشات كبرى حول سبل معالجتها الأمر الذي جعله محورا لدراستنا.

أولا : معوقات العملية الانتخابية في الجزائر:

إذا كانت الانتخابات من بين الوسائل الديمقراطية المنتهجة لإسناد الحكم أو البقاء فيه فإنه لا يمكن أن تكتسب إلا بوجود نظام انتخابي عادل يضمن لناخب حق الاقتراع و للمرشح حق الترشيح الحر ويحقق العدالة بين الناخبين من جهة والمرشحين من جهة أخرى فهو عماد الديمقراطية وركيزة أساسية في كل اصلاح سياسي وإداري واجتماعي وكذلك افساده يؤدي الى فساد ديمقراطية وانحطاطها (لرقم، 2006، صفحة د ص)، فلقد شاب كل إصلاحات سياسية عرفتها الجزائر مجموعة الانتقادات باعتبارها مخرجات لم ترق لسقف طموحات المطالب المجتمعية المنادية بضرورة التغيير الأمر الذي جعل مسار الإصلاح يعرف كثير من العثرات خصوصا ما تعلق بالعملية الانتخابية و تأثيره على المشاركة السياسية والتي يمكن إيضاها فيما يلي:

لم يكن الاعتماد بشكل جدي على الانتخابات كوسيلة لتغيير الديمقراطية أو إنتاج نخب سياسية جديدة بديلة أو مشاركة شعبية في الشأن العام الأمر الذي كان له الأثر السلبي على الشباب الذي يشكل أغلبية المجتمع الجزائري مما ساهم في ابتعاده بمرور الوقت عن المشاركة السياسية بشكل ملفت الأمر الذي يجعلنا نطرح الكثير من التساؤلات .

بهذا أصبحنا أمام نوع من القانون السوسيو سياسي يربط بين المشاركة في الانتخابات والكثافة الديمغرافية بحيث كلما زادت تلك الكثافة قلت المشاركة في هذا النوع من الانتخابات التي لم تعد تستهوي سوى جزء من سكان الجنوب وبعض مناطق الهضاب العليا وهي مجالات قليلة الكثافة السكانية مقارنة بالشمال المكتظ ديمغرافيا هذا من الناحية الاجتماعية. (جابي، 2019، صفحة 3)

لقد جسدت الانتخابات التشريعية حالة عجز في إعادة بعث الثقة لدى المواطن الجزائري بأهمية العملية الانتخابية كأسلوب لتغيير السلمي وتلك الثقة قد يكون فقدها نتيجة لممارسات التي شهدتها الانتخابات التشريعية السابقة.

رداءة الخطاب الحزبي الذي قدم للجمهور السياسي وهي حقيقة برزت في الاستحقاق الانتخابي فتسببت في فتور الحملة الانتخابية وغياب جمهور عن تجمعات الأحزاب و مرشحهم وانتهت بمشاركة ضعيفة في انتخابات جوان 2021.

غياب برامج ايدلوجية ورؤى واضحة حول الكثير من القضايا السياسية الامنية ،الاستثمارات المنظومة التربوية وتوجهات الاقتصادية وأولويات التنمية وكيفية معالجتها لدى كثير من الأحزاب السياسية المشاركة.

ضعف الأداء البرلماني سابقا وغياب الأليات الفعلية لفصل أو لتوازن السلطات مثلث صورة نمطية لناخب الجزائري وأكدت البنية الدستورية المنغرس في الثقافة السياسية

داخل النظام السياسي الجزائري بحيث لا يمكن رفع من سقف التوقعات البرلمان الجديد حيث يرجح أن لا يكون مخالفا لسابقه في الأداء والاستقلال عن ضغوط الحكومة برغم من مناشدات بعض الأطياف السياسية لتغيير عمل البرلمان وإفراده مساحة أكبر في دستور. (سليمان، 2016، صفحة 208).

ثانيا: الرهانات المستقبلية للعملية الانتخابية في الجزائر:

خلال العقد الماضي بالرغم من أن الوضع أصبح متغيرا نتيجة للإصلاحات التي جاء بها النظام السياسي من أجل تجنب المواجهة حيث وجد نفسه مضطرا إلى حماية نفسه لكون يعتبر نفسه ديمقراطية منفتحة (otatway, 2010). وفي إطار تحديات التي نطرحها من أجل ترسيخ وتوطين أسس الإصلاح السياسي لأبد من اتخاذ جملة من الاجراءات التي تؤدي إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على نظام الحكم بغرض تأسيس عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع يستند لقيم المواطنة والقبول بالتعددية السياسية وترجيح سمو القانون والعدالة الاجتماعية ذلك من خلال ما يلي : (ركاش، 2017، صفحة 183)

- الاحتكام لشرعية الدستور المستند إلى حكم القانون واستقلال القضاء ونزاهته ممثلا في المحكمة الدستورية، هذا إضافة إلى قدرة المجتمع المدني و الرأي العام التأثير على النظام وإستناد السلطة التنفيذية على الشرعية الدستورية و إحداث توازن بين السلطات. (ركاش، 2017، صفحة 184)

- من أجل تثمين أسس الإصلاح السياسي العمل على ضمان توسيع مجالات نطاق المشاركة السياسية والاهتمام بشرائح المجتمع كافة لاسيما الفئات العمرية سيما الشباب وما سواهم لهوض بالتحديات التنموية لاستكمال عملية التنمية الشاملة والتي يجب أن تجري وفق استراتيجية تنموية واضحة المعالم لضمان مستقبل الأجيال القادمة (قحطان، 2020، صفحة 122)

- تشجيع قياسات الرأي العام و تحريرها من العوائق بوصفها إحدى الوسائل الديمقراطية الأساسية لتقديم إحصائيات عن المشاركة السياسية والعمل على تأسيس هيئات و مراكز بحثية لاستطلاع في قضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي بإمكانها أن تساهم في عمليات التنبؤ. (ركاش، 2017، صفحة 184)

الخاتمة:

في الأخير، بالرغم من الاصلاحات السياسية التي بادر بها النظام السياسي الجزائري بعد 2019 التي جسدت نسق الذاكرة في كيفية مواجهة الحركات الاحتجاجية من خلال حزمة الاصلاحات التي بدأت بالتعديل الدستوري سنة 2020 وصولا إلى إقامة انتخابات تشريعية في ظل قانون الانتخابات 01-21.

بعد الوصف والتحليل لدراستنا لموضوع الإصلاح السياسي ومدى تأثيره على ديمقراطية النظام الانتخابي تبين أن حجم الإصلاحات السياسية التي عرفتها الجزائر هي عبارة عن تغييرات ديناميكية تعبر عن عدم استقرار قانوني ومؤسسي بالرغم من الاصلاحات المتكررة لقانون الانتخابات فالانتخابات التشريعية لسنة 2021 عبرت عن امتناع الشارع السياسي في الاستجابة لإصلاحات وعدم قبولها مما أسهم في تراجع المشاركة السياسية و ظهور بشكل كبير للكتلة الصامتة بالرغم من التغييرات التي طالت الحياة السياسية بمحاربة الفساد و أفراد مساحة أكبر لشباب في اقتحام عالم السياسة إلا أن لم تصل للمستوى المأمول به.

كما أن حقيقة الإصلاحات التي جيئت عبرت عن حالة وقتية تكررت في كثير من الأوقات فكلما كانت هناك حركات احتجاجية مطالبة بالتغيير سارعت السلطة السياسية إلى احتوائها عبر جملة من الإصلاحات، مما ولد حالة من الشك السياسي لدى الأفراد وكذا الأحزاب السياسية في كل الإصلاحات السياسية للسلطة السياسية القائمة بالرغم من تغير النخب الحاكمة، أضف إلى ذلك الدساتير المتعاقبة أخرها دستور 2020 لم يختلف عن سابقه في الحفاظ على سمة البنيوية لدستور الجزائري حيث أمال حيث مرة أخرى الكفة لصالح المؤسسة التنفيذية مجسدة في رئيس الجمهورية حيث أضحت قبة البرلمان وسيلة لتمرير القوانين وإلباسها صبغة التشريع الأمر الذي يؤثر سلبا على مسار عملي الترسخ الديمقراطي مستقبلا.

قائمة المراجع:

1. *apn.dz*. (2021). تاريخ الاسترداد 21 نوفمبر، 2021، من نتائج النهائية لإنتخابات التشريعية: *apn.dz*
2. Consulté le 21 نوفمبر 2021، sur *trtarabic*. (2021). *trtarabic.com*
3. *الانتخابات التشريعية في الجزائر 2021*. (2021). تاريخ الاسترداد 21 نوفمبر، 2021، من *al jazzera.net: al jazzera.net*
4. *السلطة المستقلة للانتخابات*. (2021). تاريخ الاسترداد 25 نوفمبر، 2021، من *حصيلة الإنتخابات التشريعية في الجزائر جوان 2021: ina.election*
5. aghrout, a., & yahia, z. (2016). *north african politics change and continuity*. new york: routledge.
6. kamleh, k. (2009). How Promotion of Political Reform by the European Union is Perceived in the Arab World: The Cases Of Lebanon and the Palestinian Territories. 3. Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance.

7. otatway, m. (2010). the rise and fall of political reform in the arab world. *current history*(731), p. 376.
8. العربي مسلم بابا. (جوان، 2013). محاولة تأصيل في مفهوم الإصلاح السياسي. *دفاتر السياسة والقانون*، 9، صفحة 234.
9. أمر 01-21. (مؤرخ في 26 رجب 1442 الموافق ل10 مارس 2021). أمر 01-21 المتعلق بالقانون العضوي لإنتخابات. الجزائر: الجريدة الرسمية.
10. أمين عواد المشاقبة، و المعتصم بالله علوي. (2012). *الإصلاح السياسي والحكم الرشيد*. الأردن: دار للنشر والتوزيع.
11. أيمن، أ. (2012). *إشكالية النظم الانتخابية (دليل المؤسسة الدولية لديمقراطية والانتخابات)*. المؤسسة الدولية لديمقراطية والانتخابات.
12. بوحنية قوي. (2021). *قراءة في الإنتخابات التشريعية جوان 2021*. تاريخ الاسترداد 22 نوفمبر، 2021، من مركز الجزيرة للدراسات: aljazzra.net
13. جابي، ن. (2019). *فرصة لإصلاح النظام السياسي أم خطر يهدد الدولة الوطنية*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
14. جهيدة ركاش. (2017). *التحولات السياسية في المنطقة العربية ومسألة التعديلات الدستورية: قراءة في التعديل الدستوري الجديد 2016*. مجلة الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والانسانية (17).
15. خالد تلعيش. (2019). *هندسة النظام الانتخابي في الجزائر مدخل لإدارة الأزمة و تجديد النظام السياسي*. مجلة العلوم السياسية والقانونية، 10 (03)، صفحة 556.
16. رابح شامي. (2021). *قراءة تحليلية في الأحكام المتعلقة بالتصويت التفضيلي لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني*. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 06 (01)، صفحة 343.
17. رشيد لرقم. (2006). *النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر (رسالة ماجستير)*. كلية الحقوق، قسنطينة: جامعة الاخوة منتوري.
18. صونيا العيدي. (2015). *واقع ممارسة المواطنة في ظل الإصلاح السياسي الحاصل في الجزائر (أطروحة دكتوراه)*. 37. كلية علم الاجتماع، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

19. عبد العظيم سعيد. (2004). الديمقراطية ونظريات الإصلاح في الميزان. الاسكندرية: دار الايمان للنشر و الطبع والتوزيع.
20. عبد المجيد رمضان. (2016). توجهات السياسة الاعلامية في الجزائر على ضوء الاصلاحات السياسية(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم السياسية، باتنة : جامعة باتنة.
21. عبد الوهاب عبد المومن. (2007). النظام الانتخابي في التجربة الدستورية الجزائرية(رسالة ماجستير). كلية الحقوق، قسنطينة: جامعة الاخوة منتوري.
22. عبير شلغيم. (2021). الانتخابات التشريعية في الجزائر 2021، دراسة للواقع والنتائج. دفاتر المتوسط، (2)6، صفحة 46.
23. عمر بوجلal. (2015). الديمقراطية التشاركية في ظل الاصلاحات السياسية في الجزائر 1989-2014 (رسالة ماجستير). كلية العلوم السياسية ، الجزائر: جامعة الجزائر.
24. مباركة سليمان. (2016). أفاق تفعيل الاصلاحات السياسية في الجزائر. مجلة البحوث والدراسات(22).
25. مبروك ساحلي. (2018). الاصلاح السياسي في دول شمال إفريقيا: دراسة حالة تونس الجزائر المغرب تونس. مركز دراسات شرق الأوسط(1)، صفحة 3.
26. محمد بوكماش. (2014). الاصلاح السياسي دراسة في المفهوم و الغايات. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، (1)1، صفحة 55.
27. مليكة قريمش. (2021). أسس مشروعية النظام السياسي في الجزائر. مجلة مدارت سياسية، (1)5، صفحة 82.
28. نفيسة زريق. (2021). الإنتخابات التشريعية في الجزائر قراءة في التدبير الإنتخابي لمرحلة ما بعد السلطوية. دفاتر السياسة والقانون، (01)13، صفحة 339.
29. همسة قحطان. (2020). فاعلية موجة التغيير السياسي و الحراك الشعبي في الدول العربية بعد 2011: الجزائر نموذجا. مجلة دراسات دولية(80).